تلخصها الاستراتيجية البحرية، وتنفذها القوة البحرية المسلحة في المعارك البحرية.

هذه الجوانب الثلاثة للبعد البحري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والمرتبطة بخصائص هذا الصراع، هي التي سوف نسعى الى معالجتها، في ضوء القانون الدولي الجديد للبحار، سواء من حيث النصوص التي يتضمنها، او من حيث المداولات والصراعات التي رافقت اعداده وصياغته.

البحر، كموضوع للصراع العربي ـ الاسرائيلي

ارتبط الصراع حول البحار، في التاريخ الانساني، بحقيقة ما تتمتع به من اهمية اقتصادية واستراتيجية، كطريق للمرور، وكمجال للاتصال، وكمورد لثروات هائلة، لم يقدر للبشرية، حتى الآن، سوى الحصول على القليل منها، فضلاً عما توفره من ثروات حية قابلة للصيد. وعرفت الجماعة البشرية، منذ ما يزيد على ثمانية قرون، المحاولات المتوالية لتقنين القواعد القانونية التي تنظم الانتفاع بالبحار، والتوفيق بين المصالح المتعارضة بشأن الملاحة، والصيد، والاتصال. وكان مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار، الذي عقد اولى جلساته في العام ١٩٧٣، والذي انتهى الى وضع اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار العام ١٩٨٢، هو حلقة اخيرة في سلسلة طويلة من عمليات تقنين القواعد المنظمة للانتفاع بالبحار. ومثلما هو الحال دائماً، فان المواقف السياسية للدول والكتل الاقليمية المختلفة حول النصوص المطلوب ادراجها في القانون، انما عكست، بشكل مباشر، ليس فقط المصالح المختلفة لتلك الدول، والمتعلقة بظروفها الجغرافية والاقليمية الخاصة، وانما عكست، ايضاً، قدراتها العلمية والتكنولوجية والعسكرية، التي تمكنها من حماية حقوقها البحرية، ومن الحصول على المزيد من السطوة والسيطرة في اعالي البحار. ولم تخرج المواقف المتباينة لكل من البلدان العربية ولاسرائيل عن هذا السياق، استناداً الى خلفيات جغرافية او مصالح اقتصادية واستراتيجية متعارضة. ومع ان ابرز المسائل القانونية التي تعلقت بالبحر، كموضوع للصراع بين اسرائيل والعالم العربي منذ العام ١٩٤٨، انما تمثلت في حق اسرائيل في المرور في خليج العقبة ومضيق تيران؛ الا ان المواقف المتباينة (العربية ـ الاسرائيلية) غطت الغالبية الساحقة من القضايا التي اثيرت في المؤتمر الثالث لقانون البحار، والتي قننت، بالتالي، في القانون الجديد.

وبعبارة محددة، فان البحر كموضوع للصراع العربي ـ الاسرائيلي انما جسَّد، بشكل جلي، ثلاثة ملامح لهذا الصراع؛ وهي انه، اولاً، صراع بين منطق القوة ومنطق الشرعية، بين الامر الواقع وبين اعتبارات العدالة والقانون؛ وهي، ثانياً، صراع مصالح بين دولة قزم، محدودة السواحل والامكانات ومجموعة دول ذات سواحل ممتدة وامكانات كانت عديدة؛ ثم هو، ثالثاً، صراع بين بلدان العالم الثالث وبين الامبرياليات الكبرى المسيطرة بكل امكاناتها التكنولوجية والعسكرية.

الصراع بين منطق القوة ومنطق الشرعية

ليس هناك من شك في ان تطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي حول تكييف الطبيعة القانونية لخليج العقبة ومضيق تيران، وحق المرور فيهما تقع في مقدم الامثلة التي يحفل بها ذلك الصراع على سيادة منطق القوة، وفرض الامر الواقع على منطق الشرعية والقانون.

وحتى العام ١٩٤٨ كان الوضع القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران مستقراً، وفقاً للعرف الدولي السائد في ذلك الحين. وحكم ذلك العرف، ايضاً، مرور السفن الاجنبية فيهما. لكن هذا الوضع سرعان ما تغير بعد العام ١٩٤٨، عبر سلسلة متوالية من الاحداث التي اتسمت، دائماً، بقدرة اسرائيل